

الفهارس العامة

وتشتمل على :

- أولاً : فهرس الآيات القرآنية - بحسب ورودها .
- ثانياً : فهرس الأحاديث والآثار .
- ثالثاً : فهرس القواعد .
- رابعاً : فهرس المصطلحات - موضوعات القواعد .
- خامساً : فهرس الأعلام .
- سادساً : فهرس المصادر والمراجع - غير ما سبق ذكره .
- سابعاً : فهرس الفهارس .

obeikandi.com

أولاً : فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	الآية	الصفحة
﴿ يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ﴾	الأعراف	٣١	٢٨
﴿ ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله ... ﴾	الأنعام	١٠٨	٣٠
﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ... ﴾	البقرة	٢٨٦	٣٠١، ٦٥
﴿ ولا تبطلوا أعمالكم ... ﴾	محمد	٣٣	١٢٨
﴿ فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ... ﴾	البقرة	٢٨٢	١٤٤
﴿ سلام هي حتى مطلع الفجر ﴾	القدر	٥	٤٩٧، ١٩٢
﴿ وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط ... ﴾	البقرة	١٨٧	٤٩٧، ٤٩٦، ١٩٢
﴿ كل شيء هالك إلا وجهه له الحكم ... ﴾	القصص	٨٨	٢٠١
﴿ والله خالق كل شيء ... ﴾	الزمر	٦٢	٢٠١
﴿ الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ... ﴾	الزمر	١٨	٢٥٢، ٢٢١
﴿ يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن ... ﴾	الحجرات	١٢	٢٢٢
﴿ ولا تعتدوا ... ﴾	البقرة-المائدة	١٩-٨٧	٣٢٦
﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ﴾	الأنعام	١٢١	٣٥٦
﴿ ومن دخله كان آمناً ... ﴾	آل عمران	٩٧	٣٥٧
﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ... ﴾	البقرة	٢٧٥	٤٥٨
﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك ... ﴾	النساء	٦٥	٤٦١
﴿ ثم أتموا الصيام إلى الليل ... ﴾	البقرة	١٨٧	٤٩٦

obeikandi.com

ثانياً : فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث أو الأثر
٤	" أينقص الرطب إذا ييس ؟ قالوا : نعم ، قال : فلا إذن "
٤٢	" سكوت الرسول ﷺ عندما أكل الضب أمامه "
٤٨	" كان عليه الصلاة والسلام يَسِمُ إبل الصدقة "
٩٢	" لا خير في دين لاصلاة فيه ، ولا خير في صلاة لا ركوع فيها ولا سجود "
٩٥	" المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً "
٩٥	" كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولو كان مئة شرط "
١٠٩	" البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه . أو على المنكر "
٢٠٩	" خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف "
٢٢٢	" لا تظنن بكلمة خرجت من أخيك سوءاً وأنت تجد ... " أثر عمر ؓ
٢٤٢	" حديث العسيف "
٢٤٣	" تعافوا الحدود فيما بينكم ، فما بلغني من حدٍ فقد وجب "
٢٤٣	" حديث المرأة المخزومية "
٢٤٥	" نهى عن بيع الكالء بالكالء "
٢٨١	" من أعتق عبداً بينه وبين آخر قوم عليه في ماله قيمة عدل ... "
٢٨٤	" حديث حمَل بن مالك ؓ "
٣٠١	" إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم "
٣٠٤	" إذا اتخذت مؤذناً فلا يأخذ على الأذان أجراً "
٣٠٥	" إنا والله لا نولي هذا العمل أحداً سألناه أو أحداً حرص عليه "
٣٠٨	" طلب الكسب الحلال فريضة بعد الفريضة . "
٣١١	" أكل رسول الله ﷺ من ضيافة اليهودي واليهودي "

- الحديث أو الأثر الصفحة
- ٣١١ " كنا نغزوا مع رسول الله ﷺ فنصيب من آنية ... " أثر جابر بن عبد الله
- ٣١٥ " نهى رسول الله ﷺ عن تخليل الخمر "
- ٣٢٦ " لا تظلموا ، ألا لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب من نفسه "
- ٣٢٧ " يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم ... " حديث قدسي
- ٣٤٨ " العارية مؤداة ، والمنيحة مردودة ، والزعيم غارم "
- ٣٥٥ " لا توله والده على ولدها "
- ٣٥٧ " المسلم يذبح على اسم الله سمي أو لم يسم ... "
- ٣٥٧ " إن الحرم لا يعيد عاصياً "
- ٣٦٠ " هذا حرام على ذكور امي حلل لآناهم " أي الذهب
- ٣٦٠ " رخصة رسول الله ﷺ لعرفجة بن أسعد أن يتخذ أنفاً من ذهب "
- ٣٦٥ " أرأيت لو كان على أمك دين فقضيته أكان يؤدي ذلك عنها؟ قال : فصومي عن أمك "
- ٣٦٥ " من مات وعليه صيام صام عنه وليه "
- ٣٦٥ " إذا مرض الرجل في رمضان ثم مات ولم يصم - أطعم عنه وليه ولم يكن عليه قضاء ... "
- ٣٧١ " أيما امرأة زوجت نفسها فنكاحها باطل باطل باطل "
- ٤٠٨ " من أسلم على مال فهو له "
- ٤٣٠ " إذا بايعت فقل : لا خلافة ، ولي الخيار ثلاثة أيام "
- ٤٤٦ " مبايعة رسول الله ﷺ عن عثمان بن عفان ؓ بيعة الرضوان "
- ٤٤٦ " إدخاله ﷺ أهل الخندق منزل جابر بن عبد الله رضي الله عنهما "
- ٤٥٢ " على اليد ما أخذت حتى ترد أو تؤدي "
- ٤٦٢ " لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ، لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب "
- ٤٦٢ " لا صلاة لمن لا وضوء له "
- ٤٦٤ " من اتخذ كلباً إلا كلب صيد أو زرع أو ماشية انتقص من أجره كل يوم قيراط "

ثالثاً : فهرس القواعد

قواعد حرف السين

[من صفحة ٣ إلى صفحة ٤٩]

الصفحة

القاعدة

٣

القاعدة الأولى : السؤال معاد - أو كالمعاد - في الجواب .

وفي لفظ : الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال .

وفي لفظ : السؤال هل هو معاد في الجواب ؟

وفي لفظ : ما تقدم من الخطاب يصير كالمعاد في الجواب .

القاعدة الثانية : السؤال والخطاب يمضي على ما عمّ وغلب ، لا على

٥

ما شذ ونذر .

٦

القاعدة الثالثة : الساقط لا يعود .

وفي لفظ : الساقط متلاشي لا يتصور عوده .

وفي لفظ : الساقط من الحق يكون متلاشياً لا يتصور عوده

وفي لفظ : المُسقط يكون متلاشياً .

وفي لفظ : المعدوم لا يعود .

القاعدة الرابعة : سبب الإتلاف متى سبق ملك المالك لا يوجب الضمان

٩

له على المتلف .

١٠

القاعدة الخامسة : السبب الباطل لا يزاحم السبب الصحيح .

القاعدة السادسة : السبب التام من قبل صاحب الشرع إذا أذن فيه وجب

١١

أن يترتب عليه مسبيه .

القاعدة السابعة : السبب السالم عن معارض إذا لم يكن فيه تخيير ترتب

١٣

عليه مسبيه اتفاقاً .

- القاعدة
الصفحة
- ١٥ القاعدة الثامنة : السبب الضعيف لا يوجب حكماً قوياً .
- ١٧ القاعدة التاسعة : السبب الظاهر متى أقيم مقام المعنى الخفي تيسيراً سقط اعتبار الباطن .
- وفي لفظ : السبب الظاهر متى أقيم مقام المعنى الخفي دار الحكم معه وجوداً وعدمًا .
- وفي لفظ : يحال بالحكم إلى السبب الظاهر دون ما لا يُعرف .
- ١٩ القاعدتان العاشرة والحادية عشرة : السبب لا يعمل إلا في محله .
- وفي لفظ : السبب لا ينعقد موجباً لحكمه إلا في محل صالح له .
- وفي لفظ : السبب لا يوجب الحكم إلا في محل قابل له .
- وفي لفظ : السبب يوجب الحكم في محله .
- القاعدة الثانية عشرة : السبب متى كان بطريق التعدي فهو كالمباشرة في إيجاب الضمان .
- ٢١ القاعدة الثالثة عشرة : السبب متى كان مقيداً بوصف لا يكون موجباً بدون ذلك الوصف .
- ٢٢ القاعدة الرابعة عشرة : السبب الموجب للحكم بواسطة كالموجب بغير واسطة في كون الحكم مضافاً إليه .
- ٢٤ القاعدة الخامسة عشرة : السبيل فيما تردد بن أصليين أن يوفّر حظّهما .
- ٢٥ وفي لفظ : ما تردد بين أصليين يوفّر حظّهما .
- ٢٦ القاعدة السادسة عشرة : السبيل في الوسوس قطعها وعدم الالتفات إليها .
- ٢٨ القاعدة السابعة عشرة : ستر العورة فرض .
- ٣٠ القاعدة الثامنة عشرة : سد الذرائع .
- ٣٢ القاعدة التاسعة عشرة : السراية تكون في الأمور الشرعية لا الحقيقية .

الصفحة

القاعدة

- ٣٤ القاعدة العشرون : سراية الفعل لا تخالف أصل الفعل في الصفة .
- ٣٥ القاعدة الحادية والعشرون : السفية إذا لم يُنَّه مأمور .
- ٣٧ القاعدة الثانية والعشرون : سقوط العوض عند وجود المسقط لا يكون دليلاً على أنه لم يكن واجباً بالعقد .
- ٣٩ القاعدتان الثالثة والعشرون والرابعة والعشرون : السكران من محرم كالصاحي . وفي لفظ : السكران هل هو مكلف حتى تصح تصرفاته كلها ، سواء كانت له أو عليه ؟
- ٤٠ القواعد من ٢٥-٢٨ : السكوت دليل الرضا . وفي لفظ : السكوت عن البيان بعد تحقق الحاجة إليه لا يجوز . وفي لفظ : السكوت عن البيان حالة الحاجة إلى البيان دليل على عدم جوازه . وفي لفظ : السكوت عن النهي بمنزلة التصريح بالإذن . وفي لفظ : السكوت عن النهي بمنزلة الإذن الصريح . وفي لفظ : السكوت عن النهي دليل الرضا . وفي لفظ : السكوت عن النهي مع التمكن من النهي دليل الرضا أو بمنزلة الإذن . وفي لفظ : السكوت في معرض الحاجة إلى البيان بيان . وفي لفظ : السكوت قائم مقام النطق . وفي لفظ : السكوت عن الشيء هل هو إقرار أو إذن أم لا ؟
- ٤٣ القاعدة التاسعة والعشرون : السكوت لا يكون حجة . وفي لفظ : لا ينسب إلى ساكت قول .
- ٤٥ القاعدة الثلاثون : السكوت ليس بمبطل للحق الثابت بصفة التأكيد .

الصفحة	القاعدة
٤٧	القاعدة الحادية والثلاثون : سلامة البدل كسلامة الأصل .
٤٨	القاعد الثانية والثلاثون : السّمة لا تكون حجة في الأحكام .

٢ - قواعد حرف الشين

[من صفحة ٥١ إلى صفحة ٢٠٦]

٥٣	القاعدة الأولى : شأن الشرط أن يتعين ثبوته عند ثبوت المشروط .
٥٤	القاعدة الثانية : الشارع لا يذم إلا على فعل محرم أو ترك واجب .
٥٦	القاعدة الثالثة : الشبهة إنما تؤثر إذا اقترنت بالسبب الموجب . وفي لفظ : الشبهة يجب اعتبارها في مواضع التهمة .
٥٨	القاعدة الرابعة : الشبهة كالحقيقة فيما يندرى بالشبهات . وفي لفظ : الشبهات الدائرة للحدود .
٦٠	القاعدة الخامسة : الشبهة تعمل عمل الحقيقة فيما هو مبنى على الاحتياط . وفي لفظ : الشبهة تعمل عمل الحقيقة في إيجاب الحرمة .
٦٢	القاعدة السادسة : الشبهة تكفي لإثبات العبادات، كما تكفي لدرء العقوبات .
٦٣	القاعدة السابعة : الشبهة لا تسقط التعزير وتسقط الكفارة .
٦٤	القاعدة الثامنة : شراء المعلوم باطل .
٦٥	القاعدة التاسعة : شرائط إقامة الغرض ما يكون في وسع المرء عادة .
٦٧	القاعدة العاشرة : شرائط العبادة مستدامة من أولها إلى آخرها .
	القاعدة الحادية عشرة : الشرائط تعتبر فيما هو أصل ، ووجودها في الأصل يغني عن وجودها في التبعية .
٦٨	
٦٩	القاعدة الثانية عشرة : الشرائع لا تلزم إلا بالسماع .

الصفحة

القاعدة

- ٧٠ القاعدة الثالثة عشرة : شرط التكليف بالفعل حصول التمكن منه .
- ٧٢ القاعدة الرابعة عشرة : شرط الحد لا يثبت بما هو قائم مقام الغير .
- القاعدة الخامسة عشرة : شرط الزيادة الموهومة المرغوب فيها يفسد العقد
- ٧٤ ولكن شرط الوصف المرغوب فيه المعلوم وجوده جائز .
- ٧٦ القاعدة السادسة عشرة : شرط الشيء يتبعه . تابع له
- وفي لفظ : شرط الشيء يتبعه فيثبت بثبوته .
- وفي لفظ : شرط الشيء يسبقه .
- ٧٨ القاعدة السابعة عشرة : شرط صحة الدعوى إعلام المدعى في الدعوى .
- وفي لفظ : الدعوى بالمجهول باطلة .
- ٨٠ القاعدة الثامنة عشرة : شرط صحة الصدقة التملك .
- أو : لا يتم التبرع إلا بعد القبض .
- القاعدة التاسعة عشرة : شرط الواقف كنص الشارع في وجوب العمل
- ٨٢ به وفي المفهوم والدلالة .
- وفي لفظ : شرط الواقف يجب اتباعه .
- ٨٥ القاعدة العشرون : شرط الوصف المرغوب المعلوم وجوده جائز .
- القاعدة الحادية والعشرون : الشرط إذا دخل على السبب ولم يكن
- ٨٦ مبطلاً يكون تأثيره في تأخير حكم السبب لاني منع السببية .
- القاعدة الثانية والعشرون : الشرط إذا كان مفيداً تجب مراعاته ،
- ٨٨ وإذا لم يكن مفيداً لا تجب مراعاته .
- وفي لفظ : الشرط المفيد في العقد معتبر .
- وفي لفظ : الشرط إنما يراعى إذا كان مفيداً - لأحد العاقلين أو
- كليهما - وإذا لم يكن مفيداً لا يكون معتبراً .

الصفحة

القاعدة

القاعدة الثالثة والعشرون : الشرط إما أن يقتضيه العقد أو لا ، فإن اقتضاه فهو صحيح وإن لم يقتضه العقد فإما أن يكون من مصلحته أو لا ، فإن كان من مصلحته فهو صحيح ، وإن لم يكن من مصلحته العقد فإما أن يتعلق به غرض أو لا ، فإن لم يتعلق به غرض فالمختار صحة العقد وإلغاء الشرط ، وإن يتعلق به غرض لأحدهما وليس من مصلحة العقد بطل الشرط .

وفي لفظ : الشرط بخلاف موجب العقد باطل .

وفي لفظ : الشرط الذي يقتضيه العقد لا يضر .

وفي لفظ : الشرط الذي ليس بمفيد لا يكون معتبراً .

وفي لفظ : اشتراط مالا يفيد هل يجب الوفاء به ؟

وفي لفظ : اشتراط ما يوجب الحكم خلافه .

٩٣ القاعدة الرابعة والعشرون : الشرط أملك .

القاعدة الخامسة والعشرون : الشرط الذي جرى مخالفاً لحكم الشرع يكون

٩٥ باطلاً .

٩٧ القاعدة السادسة والعشرون : الشرط لا يثبت بالظاهر بل بالنص .

القاعدة السابعة والعشرون : الشرط لا يعارض العلة في إحالة الحكم عليه ،

والحكم يضاف إلى علته حقيقة وإلى الشرط مجازاً ، والمجاز لا يعارض

٩٩ الحقيقة .

١٠١ القاعدة الثامنة والعشرون : الشرط لما صح وجب الوفاء به شرعاً .

وفي لفظ : الشرط الموافق لحكم الشرع يجب الوفاء به .

وفي لفظ : ما يتعذر الوفاء به شرعاً لا يجوز إعطاء العهد عليه ؛ لأنه

شرط مخالف لحكم الشرع .

الصفحة

القاعدة

- ١٠٣ القاعدة التاسعة والعشرون : الشرط المتقدم على العقد بمنزلة المقارن له .
- ١٠٤ القاعدة الثلاثون : الشرط والجزاء يمين عند أهل الفقه .
- ١٠٦ القاعدة الحادية والثلاثون : الشرط وجوابه لا يتعلقان إلا بمعدوم مستقبل .
- ١٠٧ القاعدة الثانية والثلاثون : الشرط يقابل المشروط جملة ، ولا يقابله جزءاً جزءاً ، وما لم يتم الشرط لا يثبت شيئاً من الجزاء .
- القاعدة الثالثة والثلاثون : الشرع جعل اليمين لدفع الاستحقاق ، فلا يكون سبباً للاستحقاق . وسبب الاستحقاق الإقرار، أو البينة، أو النكول . ١٠٩
- ١١١ القاعدة الرابعة والثلاثون : الشرع قصر الحجة على البينة أو الإقرار أو النكول .
- القاعدة الخامسة والثلاثون : الشرع قد ينصب خصوص الشيء سبباً ، وقد ينصب مشتركاً بين أشياء سبباً وينفي خصوصاتها . ١١٣
- ١١٥ القاعدة السادسة والثلاثون : الشرع لا يرد بتحريم المصالح التي لا مضرة فيها، بل مشروعيتها .
- ١١٧ القاعدة السابعة والثلاثون : الشركة العامة لا تمنع قبول الشهادة .
- ١١٩ القاعدة الثامنة والثلاثون : الشركة الخاصة لا تمنع المالك في الملك المشترك بخلاف الشركة العامة .
- ١٢١ القاعدة التاسعة والثلاثون : الشروط في الأيمان تعتبر بحسب الإمكان . وفي لفظ : الشروط إنما تعتبر بحسب الإمكان .
- ١٢٣ القاعدة الأربعون : الشروط لا تسقط بالسهو .
- ١٢٤ القاعدة الحادية والأربعون : الشروط اللغوية أسباب ، يلزم من وجودها الوجود ومن عدمها العدم .
- ١٢٥ القاعدة الثانية والأربعون : الشروط المتعلقة بالعقد بعد العقد كالموجود لدى العقد .

الصفحة	القاعدة
	القاعدة الثالثة والأربعون : الشروط المعتبرة في العقود هل يكفي وجودها
١٢٧	في نفس الأمر أو لا بد من علم متعاطيها بوجودها قبل العقد ؟
١٢٩	القاعدة الرابعة والأربعون : الشروع في العبادة يلزم إتمامها .
	وفي لفظ : الشروع ملزم كالنذر .
	وفي لفظ : الشروع ملزم للإتمام كالنذر .
١٣١	القاعدة الخامسة والأربعون : شطر العلة لا يثبت شيئاً من الحكم .
	القاعدة السادسة والأربعون : الشك في أحد النقيضين يوجب الشك في
١٣٣	الآخر بالضرورة .
	القاعدة السابعة والأربعون : الشك في الزيادة كتحققها والشك في النقصان
١٣٥	كتحققه .
	القاعدة الثامنة والأربعون : الشك في الشرط يوجب الشك في المشروط
١٣٦	ضرورة .
	وفي لفظ : الشك في الشرط مانع من ترتب المشروط .
	وفي لفظ : الحكم المعلق على شرط - أو المشروط بشرط - إذا وقع
	الشك في وجود شرطه لا يثبت .
١٣٧	القاعدة التاسعة والأربعون : الشك في المانع لا أثر له .
١٣٩	القاعدة الخمسون : الشك لا يعارض اليقين .
	وفي لفظ : الشك ملغى بالإجماع .
	وفي لفظ : اليقين لا يزال - أو يزول - بالشك .
١٤١	القاعدة الحادية والخمسون : شهادة الإنسان على فعل نفسه باطلة .
	وفي لفظ : شهادة الإنسان فيما باشره مردودة بالإجماع .
	القاعدة الثانية والخمسون : شهادة أهل الذمة ليست بحجة على المسلمين ،

الصفحة	القاعدة
١٤٣	وشهادة أهل الحرب ليست حجة على أهل الذمة .
١٤٤	القاعدة الثالثة والخمسون : شهادة الرجال مع النساء حجة فيما يثبت مع الشبهات ، لا فيما يندرى بالشبهات .
١٤٦	القاعدة الرابعة والخمسون : شهادة الرجلين حجة تامة على الإطلاق ، وشهادة المرأة ضرورة .
١٤٨	القاعدة الخامسة والخمسون : شهادة الفرد لا تثبت الحكم .
١٤٩	القاعدة السادسة والخمسون : شهادة القلب في التحري تكفي .
١٥١	القاعدة السابعة والخمسون : شهادة الكافر على المسلم لا تقبل .
	وفي لفظ : شهادة الكافر فيما يتضرر به المسلم لا تكون حجة .
	وفي لفظ : شهادة الكافر لا تكون حجة في إثبات فعل للمسلمين .
	وفي لفظ : لا تقبل شهادة كافر على مسلم إلا تبعاً أو ضرورة .
١٥٣	القاعدة الثامنة والخمسون : شهادة المرأة فيما لا يطلع عليه الرجال حجة تامة .
	وفي لفظ : شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال كشهادة الرجال فيما يطلعون عليه .
١٥٥	القاعدة التاسعة والخمسون : شهادة المسلمين حجة تامة على جماعة المسلمين .
١٥٦	القاعدة الستون : الشهادة إذا بطلت في البعض بطلت في الكل .
	القاعدة الحادية والستون : الشهادة إذا خالفت الدعوى بالسبب مع اتحاد الحكم صحت .
١٥٨	القاعدة الثانية والستون : الشهادة إذا خالفت الدعوى بنقص عنها مع اتفاق الشاهدين صحت .
١٦٠	القاعدة الثالثة والستون : الشهادة بأكثر من المدعى باطلة ، بخلاف الأقل .
١٦٢	وفي لفظ : الشهادة متى خالفت الدعوى بزيادة مقدارية أو اعتبارية

الصفحة

القاعدة

فلا تصح .

القاعدة الرابعة والستون : الشهادة بالمجهول لا تكون حجة -أو- غير صحيحة. ١٦٤

القاعدة الخامسة والستون : الشهادة حجة في حق الكل ، والإقرار حجة في

حق المقر خاصة . ١٦٥

القاعدة السادسة والستون : الشهادة على إبطال قضاء القاضي لا تقبل . ١٦٧

وفي لفظ : القضاء بعد صدوره صحيحاً لا يبطل بإبطال أحد إلا إذا

أقر القاضي له بطلانه فيبطل .

القاعدة السابعة والستون : الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى ،

بخلاف حقوق الله تعالى . ١٦٩

القاعدة الثامنة والستون : الشهادة على الشهادة تجوز في كل شيء إلا في

الحدود والقصاص . ١٧٠

القاعدة التاسعة والستون : الشهادة على المجهول لا تكون مقبولة . ١٧٢

القاعدة السبعون : الشهادة على النفي لا تقبل . ١٧٣

وفي لفظ : بينة النفي غير مقبولة .

القاعدة الحادية والسبعون : الشهادة غير ملزمة - أو : لا تكون ملزمة -

بدون القضاء . ١٧٥

وفي لفظ : الشهادة لا توجب الحق ما لم يتصل به قضاء القاضي .

القاعدة الثانية والسبعون : الشهر طويل أجل وما دونه قليل عاجل . ١٧٦

القاعدة الثالثة والسبعون : الشهرة في النفي حجة كما في الإثبات . ١٧٨

القاعدة الرابعة والسبعون : الشيء إذا اتصل بغيره هل يعطى له حكم مباديه

أو محاذيه ؟ ١٨٠

وفي لفظ : الشيء إذا اتصل بغيره هل يُعطى حكم مبدئه أو يُعطى

القاعدة

حكم ما حاذاه ؟

وفي لفظ : إذا اختلف الحكم بالمنبت والمحاذاة بماذا يعتير ؟

القاعدة الخامسة والسبعون : الشيء إذا أقيم مقام غيره في حكم ، فهل يقوم

مقامه في جميع الأحكام ؟

١٨٢

القاعدة السادسة والسبعون : الشيء إذا ثبت مقدراً في الشرع فلا يعتير أي

تقدير آخر . أو لا يغير إلى تقدير آخر .

١٨٤

القاعدة السابعة والسبعون : الشيء إذا عظم قدره شدد فيه وكثرت شروطه ،

وبلغ في إبعاده إلا بسبب قوي ، تعظيماً لشأنه ورفعاً لقدره .

١٨٦

القاعدة الثامنة والسبعون : الشيء إنما يقدر حكماً إذا كان يتصور حقيقة ،

فأما إذا كان لا يتصور حقيقة فلا يجوز إثباته حكماً .

١٨٨

القاعدة التاسعة والسبعون : الشيء إنما يلحق بغيره إذا تساوى من جميع

الوجوه .

١٩٠

القاعدة الثمانون : الشيء في معدنه لأعطي له حكم الظهور ما لم يظهر .

١٩١

القاعدة الحادية والثمانون : الشيء لا يكون غاية لنفسه .

١٩٢

القاعدة الثانية والثمانون : الشيء لا ينقضه ما هو مثله أو دونه وينقضه

ما هو فوقه .

١٩٤

وفي لفظ : الشيء لا ينسخه ما هو دونه .

وفي لفظ : الشيء يفسخ بما هو مثله .

وفي لفظ : الشيء ينقضه ما هو مثله ولا ينقضه ما هو دونه .

١٩٧

القاعدة الثالثة والثمانون : الشيء لا يتضمن ما فوقه .

وفي لفظ : الشيء لا يتضمن مثله ، لتساويهما في القوة .

١٩٩

القاعدة الرابعة والثمانون : الشيء يتردد بين أصلين فيختلف الحكم فيه .

الصفحة

القاعدة

- وفي لفظ : قد يتردد الشيء بين أصلين فيختلف الحكم فيه بحسب
 ذينك الأصلين .
- القاعدة الخامسة والثمانون : الشيء يعتبر ما لم يُعد على موضوعه بالنقض
 والإبطال . ٢٠٠
- القاعدة السادسة والثمانون : الشيء يعم كل موجود . ٢٠١
- القاعدة السابعة والثمانون : الشيء الواحد لا يكون مقصوداً وتبعاً . ٢٠٢
- القاعدة الثامنة والثمانون : الشيء يجوز أن يصير تبعاً لغيره وإن كان له حكم
 نفسه بانفراده . ٢٠٤
- القاعدة التاسعة والثمانون : الشيوع الطارىء كالشيوع المقارن . ٢٠٥
- وفي لفظ مقابل : الشيوع الطارىء ليس نظير المقارن .

قواعد حرف الصاد

[من صفحة ٢٠٩ إلى صفحة ٢٤٨]

- القاعدة الأولى : صاحب الحق إذا ظفر بجنس حقه كان له أن يأخذه . ٢٠٩
- القاعدة الثانية : الصبي المحجور عليه مؤاخذ بأفعاله، فيضمن ما أتلفه من المال.
 فإذا قتل فالدية على العاقلة .
- القاعدة الثالثة : الصبي لا يقع طلاقه . ٢١١
- القاعدة الرابعة : صحة الأداء باعتبار إمكان الأداء . ٢١٤
- القاعدة الخامسة : صحة التصرف باعتبار أهلية التصرف ، وكون
 المحل قابلاً للتصرف ٢١٦
- القاعدة السادسة : صحة التعويض تختص بمال متقوّم . ٢١٨

الصفحة

القاعدة

- القاعدة السابعة : صحة الحلف غير مفارقة عن صحة الإقرار وعدمها
عن عدمها . ٢٢٠
- القاعدة الثامنة : الصحة مقصود كل متكلم ، فمهما أمكن حمل كلامه
على وجه صحيح يجب حمله عليه .
- وفي لفظ : مطلق كلام العاقل محمول على الصحة ما أمكن . ٢٢١
- القاعدة التاسعة : الصحة مقصود المتعاقدين ، ومتى أمكن تحصيل مقصودهما
بطريق جائز شرعاً يحمل مطلق كلامهما عليه ، ويجعل كأنهما صرحاً بذلك . ٢٢٣
- القاعدة العاشرة : الصداق المعين في يد الزوج قبل القبض مضمون ضمان عقد
أو ضمان يد ؟ قولان . ٢٢٤
- قاعدة الحادية عشرة : الصدقة لا تتم إلا بالقبض .
- وفي لفظ : الصلّات لا تملك قبل القبض . ٢٢٦
- قاعدة الثانية عشرة : الصريح أقوى من الدلالة .
- وفي لفظ : لا قوام للدلالة مع النص .
- وفي لفظ : لا عبرة للدلالة في مقابلة التصريح . ٢٢٧
- القاعدتان الثالثة عشرة والرابعة عشرة : الصريح لا يحتاج إلى نية ، والكناية
لا تلزم إلا بالنية . ٢٢٩
- وفي لفظ : الصريح لا يحتاج إلى النية قضاء لا ديانة بخلاف الكناية . ٢٢٩
- القاعدة الخامسة عشرة : الصغائر لا تمنع من قبول الشهادة ، ولو مع الإصرار . ٢٣١
- القاعدة السادسة عشرة : الصغير الذي يُعبر عن نفسه مقبول القول فيما ينفعه
لا فيما يضره . ٢٣٢
- القاعدة السابعة عشرة : صفة الشيء تملك بملك الأصل .
- وفي لفظ : الصفة تتبع الأصل فتبنى عليه . ٢٣٣

الصفحة	القاعدة
٢٣٥	القاعدة الثامنة عشرة : صفة الفرضية مع اشتباه الأدلة لا تثبت .
٢٣٧	القاعدة التاسعة عشرة : صفة المعاوضة لا تمنع الفسخ عند الحاجة للضرر .
	القاعدة العشرون : الصفقة الواحدة إذا فسد بعضها فسد كلها .
٢٣٨	وفي لفظ : العقد إذا فسد بعضه فسد كله .
٢٤٠	القاعدة الحادية والعشرون : الصلح عن إقرار بيع .
٢٤٢	القاعدة الثانية والعشرون : الصلح عن الحدود باطل .
٢٤٥	القاعدة الثالثة والعشرون : الصلح عن دين بدين لا يجوز .
٢٤٦	القاعدة الرابعة والعشرون : الصلح على رأس المال إقالة .
٢٤٧	القاعدة الخامسة والعشرون : الصور الخالية من المعنى هل تعتبر أم لا ؟
	القاعدة السادسة والعشرون : صورة المبيع إذا وجدت منعت وجود
٢٤٨	ما يندرى بالشبهات

قواعد حرف الضاد

[من صفحة ٢٥١ إلى صفحة ٢٩٤]

٢٥١	القاعدة الأولى : الضامن لا يقبل قوله إلا بحجة .
٢٥٣	القاعدة الثانية : الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف .
٢٥٤	القاعدة الثالثة : الضرر الخامس يتحمل لدفع ضرر عام .
٢٥٦	القاعدة الرابعة : الضرر عذر في فسخ العقد اللازم .
٢٥٧	القاعدة الخامسة : الضرر لا يزال بالضرر . أو بمثله .
٢٥٨	القاعدة السادسة : الضرر لا يكون قديماً .
	القاعدة السابعة : الضرر مدفوع بقدر الإمكان .

القاعدة

- وفي لفظ : الضرر يدفع بقدر الإمكان .
- ٢٥٩ وفي لفظ : الضرر مدفوع في الشرع .
- ٢٦١ القاعدة الثامنة : الضرر يزال . أو مزال .
- ٢٦٢ القاعدة التاسعة : الضرر اليسير يحتمل في العقود .
- ٢٦٣ القاعدة العاشرة : الضرورات تبيح المحظورات ، بشرط عدم نقصانها عنها .
- القاعدة الحادية عشرة : الضرورة إذا اندفعت لم يُبَحَّ له ما وراءها .
- وفي لفظ : الضرورة تقدر بقدرها .
- وفي لفظ : الضرورات تقدر بقدرها .
- وفي لفظ : ما أبيع للضرورة يقدر بقدرها .
- ٢٦٤ ومثلها : ما جاء لعذر بطل بزواله .
- القاعدة الثانية عشرة : الضعيف لا يفسد القوي .
- وفي لفظ : الضعيف لا يظهر في مقابلة القوي .
- وفي لفظ : الضعيف لا يعارض القوي .
- وفي لفظ : الضعيف لا ينوب عن القوي .
- وفي لفظ : الضعيف لا يدفع القوي ولكن يندفع به .
- ٢٦٦ وفي لفظ : لا يظهر الضعيف في مقابلة القوي .
- القاعدة الثالثة عشرة : ضمان الاستهلاك ضمان فعل . الصبي والبالغ فيه سواء .
- ٢٦٩ القاعدة الرابعة عشرة : الضمان بالتغريم - أو الغرور - مختص بالمعاوضات التي تقتضي سلامة التعويض .
- ٢٧١ القاعدة الخامسة عشرة : ضمان الغرور بمنزلة ضمان الكفالة .
- ٢٧٣ القاعدة السادسة عشرة : ضمان الغصب يختص بما هو مال متقوم .

الصفحة

القاعدة

- وفي لفظ : ضمان الغصب لا يجب إلا بصنع في المغصوب يفوت يد المالك .
- ٢٧٤ وفي لفظ : ضمان الغصب لا يوجب الملك في المغصوب .
- القاعدة السابعة عشرة : ضمان الفعل يتعدد بتعدد الفاعل، وضمان المحل لا .
- ٢٧٧ وفي لفظ : ضمان العقد .
- ٢٧٩ القاعدة الثامنة عشرة : ضمان القيمة خلف عن رد العين عند تعذره .
- ٢٨٠ القاعدة التاسعة عشرة : ضمان القيمة مع ضمان الثمن لا يجتمعان .
- ٢٨٢ القاعدة العشرون : ضمان القيمة وضمان المنفعة يجتمعان .
- القاعدة الحادية والعشرون : ضمان القيمة يوجب الملك في المضمون للمضامن، وضمان الدين لا يوجب ذلك .
- ٢٨٣
- ٢٨٥ القاعدة الثانية والعشرون : الضمان الأصلي للبيع - وغيره - ضمان القيمة .
- القاعدة الثالثة والعشرون : الضمان بالشك لا يجب .
- وفي لفظ : مع اشتباه السبب لا يجب الضمان .
- وفي لفظ : الضمان الواجب لحق العباد غير مبني على الاحتياط
- ٢٨٧ فلا يجب في موضع الشك .
- القاعدة الرابعة والعشرون : الضمان بالعقد الفاسد يتقدر بالمثل شرعاً .
- ٢٩٠
- القاعدة الخامسة والعشرون : الضمانات في الذمة لا تجب إلا بأحد أمرين .
- ٢٩١ إما بأخذ وإما بشرط ، فإذا عُدِمَا لم تجب .
- القاعدة السادسة والعشرون : ضمُّ المجهول إلى المعلوم يوجب جهالة الكل .
- ٢٩٢ وفي لفظ : المجهول إذا ضمَّ إلى معلوم يصير الكل مجهولاً .
- ٢٩٣ القاعدة السابعة والعشرون : ضمني كل إقرار معتبر مثل صريحه، أو صحيحه .

قواعد حرف الطاء

[من صفحة ٢٩٧ إلى صفحة ٣١٦]

القاعدة الأولى والثانية والثالثة : الطارىء بعد العقد - قبل حصول المقصود به -

كالمقارن للعقد . أو كالمقترن بالسبب .

وفي لفظ : الطارىء هل ينزل منزلة المقارن ؟

وفي لفظ : الفساد الطارىء بعد العقد - قبل حصول المقصود به -

كالمقترن بالعقد .

٢٩٧

القاعدة الرابعة : الطاعة إذا صارت سبباً للمعصية ترتفع الطاعة .

٣٠٠

القاعدة الخامسة : الطاعة بحسب - أو على حسب - الطاقة .

٣٠١

القاعدة السادسة : الطاعات التي لا يجوز أداؤها من الكافر لا يجوز الاستحجار

عليها .

٣٠٣

القاعدة السابعة : طالب التولية لا يؤلى .

٣٠٥

القاعدة الثامنة : طرفي الترجيح إذا تعارضا كان الرجحان في الذات أحق منه

في الحال .

٣٠٧

القاعدة التاسعة : طلب الكسب الحلال فريضة بعد الفريضة .

وفي لفظ : طلب كسب الحلال فريضة .

وفي لفظ : طلب الكسب بعد الصلاة المكتوبة الفريضة بعد الفريضة .

وفي لفظ : طلب الكسب فريضة على كل مسلم .

٣٠٨

وفي لفظ : طلب الحلال فريضة على كل مسلم .

٣١٠

القاعدة العاشرة : طمأنينة القلب إلى ما اجتمع عليه فريقان أظهر .

القاعدة الحادية عشرة : الطهارة أصل في الأشياء .

الصفحة	القاعدة
٣١١	وفي لفظ : الأصل طهارة الأعيان .
٣١٣	القاعدة الثانية عشرة : الطهارة شرط بقاء الصلاة كما هي شرط ابتدائها .
٣١٥	القاعدة الثالثة عشرة : الطهارة نعمة فلا تثبت النعمة بالفعل المحرم .
٣١٦	القاعدة الرابعة عشرة : الطوارئ هل تراعى أو لا ؟ أو المتوقع هل يجعل كالواقع ؟

قواعد حرف الظاء

[من صفحة ٣١٩ إلى صفحة ٣٣٢]

٣١٩	القاعدة الأولى : الظاهران إذا كان أحدهما أظهر من الآخر فإن الأظهر أولى لفضل ظهوره .
٣٢٠	القاعدة الثانية : الظاهر إنما يكون حجة لدفع الاستحقاق لا لإثبات الاستحقاق .
	وفي لفظ : الظاهر يدفع الاستحقاق ولا يوجهه .
	وفي لفظ : الظاهر يكفي لدفع الاستحقاق لا لإثبات الاستحقاق .
٣٢٠	وفي لفظ : استصحاب الحال دليل مُبَيَّن لا موجب .
٣٢٢	القاعدة الثالثة : الظاهر شاهد لمن يوافق العرف قوله .
٣٢٣	القاعدة الرابعة : الظاهر لا يعارض البيّنة .
	القاعدة الخامسة : الظاهر يسقط اعتباره إذا تبين الحال بخلافه .
	وفي لفظ : لا معتبر بالظاهر إذا تبين الأمر بخلافه ، أو إذا قام الدليل بخلافه .
٣٢٦	القاعدة السادسة : الظلم يجب دفعه ويَحْرُمُ تقريره .

القاعدة

- القاعدة السابعة : الظن غير المطابق هل يؤثر ؟
 وفي لفظ : لا عبرة بالظن البين خطؤه . ٣٢٨
 القاعدة الثامنة : الظن هل ينقض بالظن أم لا ؟ ٣٣٠
 القاعدة التاسعة : الظهور والانكشاف . ٣٣٢

قواعد حرف العين

[من صفحة ٣٣٥ إلى صفحة ٤٨٧]

- القاعدة الأولى : العادات الأصل فيها العفو وعدم الحظر ، أو الإباحة . ٣٣٥
 القاعدة الثانية والثالثة والرابعة : العادة تجعل حكماً إذا لم يوجد التصريح بخلافها .
 وفي لفظ : العادة تنزل منزلة اللفظ .
 وفي لفظ : العادة مُحْكَمَةٌ ، إذا اطردت ، فإن اختلف فلا .
 وفي لفظ : العادة المطردة تنزل منزلة الشرط .
 وفي لفظ : العادة معتبرة في تقييد مطلق الكلام .
 وفي لفظ : المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً . ٣٣٧
 القاعدة الخامسة : العادة فيما بين أهل الاجتهاد إظهار الخلاف من غير توقف ، فإذا سكتوا دلّ ذلك على رضاهم بالقول أو الحكم الذي قاله بعض المجتهدين . ٣٤٠
 القاعدة السادسة : المعارض إذا ارتفع مع بقاء حكم الأصل جُعِلَ كأن لم يكن . ٣٤٢
 القاعدة السابعة : المعارض في الحدود قبل الإقامة كالمقترن بأصل السبب .
 وفي لفظ : المعارض قبل إقامة الحد كالمقترن بالسبب .

الصفحة

القاعدة

- وفي لفظ : العارض في الحدود بعد القضاء قبل الاستيفاء كالعارض
 ٣٤٤ قبل القضاء .
- القاعدة الثامنة : العارض قبل حصول المقصود بالشيء كالمقترن بأصل
 ٣٤٦ السبب .
- القاعدة التاسعة : العارض من السبب لا يؤثر فيما انتهى حكمه بالاستيفاء . ٣٤٧
- القاعدة العاشرة : العارية مؤداة ، والمنيحة مردودة ، والزعيم غارم . ٣٤٨
- القاعدة الحادية عشرة : العاقد لغيره في أحكام الشراء بمنزلة العاقد لنفسه في
 أحكام العقد فيما هو من حقوق العقد .
- وفي لفظ : العاقد لغيره في حقوق العقد بمنزلة العاقد لنفسه . ٣٥٠
- القاعدة الثانية عشرة : العامل فيما هو شريك فيه لا يستوجب الأجر على غيره . ٣٥٢
- القاعدة الثالثة عشرة : العام في الأشخاص مطلق في الأحوال . ٣٥٤
- القاعدة الرابعة عشرة : العام قطعي كالأشخاص يوجب الحكم فيما يتناوله قطعاً . ٣٥٦
- القاعدة الخامسة عشرة : العام كالنص في إثبات الحكم في كل ما يتناوله . ٣٥٨
- القاعدة السادسة عشرة : العام المتفق على قبوله يترجح على الخاص . ٣٦٠
- القاعدة السابعة عشرة : العبادة لا تبقى بدون شرطها كما لا تبقى بدون ركنها . ٣٦٢
- القاعدة الثامنة عشرة : العبادات البدنية لا تجري النيابة في أدائها . ٣٦٤
- القاعدة التاسعة عشرة : العبادات لا تبطل بشيء من مبطلاتها إذا وجدت
 بعد الفراغ منها . ٣٦٦
- القاعدة العشرون : عبارة الرسول كعبارة المرسل .
- وفي لفظ : عبارة كل مُبَلَّغ تكون بمنزلة عبارة المُبَلَّغ عنه . ٣٦٨
- القاعدة الحادية والعشرون : عبارة الصبي غير معتبرة في العقود . ٣٧٠
- القاعدة الثانية والعشرون : عبارة النساء لا تصلح لعقد النكاح .

الصفحة

القاعدة

- ٣٧١ وفي لفظ : المرأة لا تصلح أن تكون موجبة للنكاح ولا قابلة .
- القاعدة الثالثة والعشرون : العبرة بحقيقة اللفظ ، وإذا كانت العادة بخلافها لا تعتبر .
- ٣٧٣ القاعدة الرابعة والعشرون : العبرة بالخال أو بالمآل ؟
- وفي لفظ : العبرة بالمآل أو للحال ؟
- وفي لفظ : ما قارب الشيء هل يعطى حكمه ؟
- وفي لفظ : ما قرب من الشيء هل له حكمه ؟
- وفي لفظ : المتوقع هل يجعل كالواقع ؟
- ٣٧٤ وفي لفظ : المشرف على الزوال هل يعطى حكم الزائل ؟
- القاعدة الخامسة والعشرون : العبرة بوقت القضاء دون الأداء .
- ٣٧٦ القاعدة السادسة والعشرون : العبرة في العقود للمقاصد لا للألفاظ
- أو للمعاني دون الألفاظ .
- ٣٧٨ القاعدة السابعة والعشرون : العبرة لآخر جزئ الوصف ، أو العلة .
- وفي لفظ : الحكم إذا تعلق بعلة ذات وصفين يضاف إلى آخرهما وجوداً والحكم الثابت بعلة ذات وصفين يزول بسزوال أحدهما .
- ٣٨٠ القاعدة الثامنة والعشرون : العبرة للغالب الشائع لا للنادر .
- ٣٨٢ القاعدة التاسعة والعشرون : العبرة للأسباب دون المحال .
- ٣٨٤ القاعدة الثلاثون : العبرة للملفوظ نصاً دون المقصود .
- ٣٨٦ القاعدة الحادية والثلاثون : العتق في المنكر لا يزيل الملك عن المعين إلا بالبيان أو القرعة .
- ٣٨٨ القاعدة الثانية والثلاثون : العتق يستدعي حقيقة الملك .

الصفحة	القاعدة
٣٨٩	وفي لفظ : العتق لا ينفذ بدون قيام الملك في المحل عند وجود الشرط .
٣٩١	القاعدة الثالثة والثلاثون : عدم بعض الشرط كعدم جميعه .
٣٩٢	القاعدة الرابعة والثلاثون : عدم ثبوت حكم الشيء لعدم ثبوت شرائطه ليس رفعاً له .
٣٩٤	القاعدة الخامسة والثلاثون : عدم علة الإذن التحريم ، وعدم علة التحريم الإذن .
٣٩٦	القاعدة السادسة والثلاثون : عدم العلة علة لعدم المعلول .
	القاعدة السابعة والثلاثون : العرف إنما يعتبر عند عدم التصريح بخلافه .
	وفي لفظ : العرف إنما يعتبر فيما لا نص بخلافه .
	وفي لفظ : العرف غير معتبر في المنصوص عليه .
	وفي لفظ : العرف يسقط اعتباره عند وجود التسمية بخلافه .
	وفي لفظ : العرف لا يعارض النص .
٣٩٧	وفي لفظ : العرف يكون حجة إذا لم يخالف نص الفقهاء .
٤٠٠	القاعدة الثامنة والثلاثون : العرف الظاهر بين الناس حجة .
	القاعدة التاسعة والثلاثون : العرف الذي تحمل عليه الألفاظ إنما هو المقارن السابق لا اللاحق .
٤٠١	وفي لفظ : لا عبرة بالعرف الطارئ .
	القاعدة الأربعون : العرف يقيد مطلق اللفظ .
٤٠٣	وفي لفظ : العرف قاضٍ على الوضع .
	القاعدة الحاية والأربعون : العصمة بسبب الدين إنما تثبت في حق من يعتقد
٤٠٥	لا في حق من لا يعتقد .
	القاعدة الثانية والأربعون : العصمة الثابتة بالإحراز بدار الإسلام تنعدم عند

الصفحة

القاعدة

- ٤٠٧ تمام إحراز المشركون إياها .
- ٤٠٩ القاعدة الثالثة والأربعون : العفو إنما يسقط ما كان مستحقاً للعافي خاصة .
- ٤١١ القاعدة الرابعة والأربعون : العفو في الانتهاء كالإذن في الابتداء .
- ٤١٢ القاعدة الخامسة والأربعون : عقد الذمة أقوى من عقد الأمان .
- ٤١٤ القاعدة السادسة والأربعون : العقد إذا خلا عن مقصوده لا يكون منعقداً أصلاً .
- ٤١٥ القاعدة السابعة والأربعون : العقد إذا لم يكن مفيداً كان باطلاً .
- وفي لفظ : ما ليس بمفيد لا يعتبر شرعاً .
- القاعدة الثامنة والأربعون : العقد إذا فسد بعضه فسد كله .
- وفي لفظ : العقد واحد فإذا بطل بعضه بطل كله .
- ٤١٧ وفي لفظ : الصفقة إذا بعضها فسد كلها .
- القاعدة التاسعة والأربعون : العقد إذا فسد لا طريق لتصحيحه إلا الاستقبال
- ٤٢٠ أي بعقد جديد .
- ٤٢٢ القاعدة الخمسون : العقد سبب شرعي للملك .
- القاعدة الحادية والخمسون : العقد الفاسد لا يكون بنفسه سبباً للاستحقاق ،
- ٤٢٣ وإنما يستوجب أجر المثل .
- القاعدة الثانية والخمسون : العقد لا ينعقد موجباً ما يضاد المقصود به .
- ٤٢٦ القاعدة الثالثة والخمسون : العقد ينعقد بالدلالة كما ينعقد بالتصريح .
- ٤٢٨ القاعدة الرابعة والخمسون : العقوبات لا تناسب إلا من قصد انتهاك المحارم .
- القاعدة الخامسة والخمسون : عقود المعاوضات لا تحمل التعليق بالشرط .
- وفي لفظ : العقود لا تقبل التعليق .
- ٤٣٠ وفي لفظ : تعليق التمليكات والتقييدات بالشرط باطل .

الصفحة

القاعدة

- القاعدة السادسة والخمسون : العقود تصح بكل ما دل على مقصودها من قول أو فعل ، وبكل ما عدّه الناس بيعاً أو إجارة .
 ٤٣٢ وفي لفظ : الاعتبار للمعنى دون الألفاظ .
- القاعدة السابعة والخمسون : العقود الشرعية لا تنعقد خالية عن فائدة .
 ٤٣٤
- القاعدة الثامنة والخمسون : العقود - في الظاهر - محمولة على الصحة .
 ٤٣٥
- القاعدة التاسعة والخمسون : العقود لا تتوقف على الإجازة .
 ٤٣٧
- القاعدة السنون : العقود وما تصح به من الألفاظ .
 ٤٣٩
- القاعدة الحادية والستون : علة العلة تقوم مقام العلة في الحكم .
 ٤٤٠
- القاعدة الثانية والستون : العلة إذا زالت هل يزول الحكم بزوالها أم لا ؟
 ٤٤٢ وفي لفظ : هل ينفي علة يزول حكم ؟
- القاعدة الثالثة والستون : العلة ترجح بزيادة من جنسها .
 ٤٤٤
- القاعدة الرابعة والستون : العلل الشرعية أمارات لا موجبات .
 ٤٤٥
- القاعدة الخامسة والستون : العلم بالرضا يقوم مقام إظهار الرضا .
 ٤٤٦
- القاعدة السادسة والستون : العلم بالرضا ينفي الحرمة .
 ٤٤٨
- القاعدة السابعة والستون : العلم في حق الأصل يغني عنه في حق التبع .
 ٤٤٩
- القاعدة الثامنة والستون : على الإمام تقرير اليد المحقة .
 ٤٥٠
- القاعدة التاسعة والستون : على اليد ما أخذت حتى ترد .
 ٤٥٢
- القاعدة السبعون : عمد الصبي وخطؤه سواء .
 ٤٥٤
- القاعدة الحادية والسبعون : العمل بأكبر الرأي جائز .
 ٤٥٦ وفي لفظ : غالب الرأي يجوز تحكيمه فيما لا يمكن معرفة حقيقته .
- القاعدة الثانية والسبعون : العمل بالظاهر أصل لدفع الضرر عن الناس .
 ٤٥٨
- القاعدة الثالثة والسبعون : العمل بالعام واجب حتى يقوم دليل الخصوص .
 ٤٦٠

الصفحة

القاعدة

- القاعدة الرابعة والسبعون : العمل لا يكون منفيًا إلا إذا انتفى شيء من واجباته ،
٤٦١ فلا ينتفى العمل بانتفاء شيء من مستحباته .
- القاعدة الخامسة والسبعون : العموم موجب لعدم التهمة في الخصوص مع
٤٦٣ وازع العدالة .
- القاعدة السادسة والسبعون : عند اجتماع الحقوق أو الواجبات يبدأ بالأهم .
٤٦٥
- القاعدة السابعة والسبعون : عند الاحتمال لا يثبت إلا المقدار المتيقن .
٤٦٧
- القاعدة الثامنة والسبعون : عند اختلاف الحقوق تجري المزاومة في الثلث
٤٦٩ أو المال المعين .
- القاعدة التاسعة والسبعون : عند اختلاف المستحق لا بد من أن يعتبر اختلاف
٤٧١ السبب .
- القاعدة الثمانون : عند تحقق المعارضة وانعدام الترجيح يجب الأخذ بالاحتياط .
٤٧٣
- القاعدة الحادية والثمانون : عند تعذر رد المعين رد القيمة كرد العين .
وفي لفظ : رد القيمة عند تعذر رد العين كرد القيمة .
٤٧٤
- القاعدة الثانية والثمانون : عند التعريف بالإشارة يسقط اعتبار النسبة ، لأن
٤٧٥ الإشارة أبلغ .
- القاعدة الثالثة والثمانون : عند الخصومة القول قول من يشهد له الظاهر .
وفي لفظ : عند المنازعة القول قول من يشهد له الظاهر .
٤٧٧
- القاعدة الرابعة والثمانون : عند المعارضة يترجح الوارد على المورد عليه .
٤٧٩
- القاعدة الخامسة والثمانون : عند المنازعة يُرد المختلف فيه إلى المتفق عليه .
٤٨٠
- القاعدة السادسة والثمانون : العوائد لا يجب الاشتراك فيها بين البلاد -
٤٨١ خصوصاً البعيدة الأقطار .
- القاعدة السابعة والثمانون : العوض حكمه حكم المَعْوَض .
٤٨٤

الصفحة	القاعدة
٤٨٥	القاعدة الثامنة والثمانون : العوض عما ليس بمال ليس بواجب أن يعلم .
٤٨٦	القاعدة التاسعة والثمانون : العيب الحادث قبل القبض يجعل كالمقترن بالعقد .
٤٨٧	القاعدة التسعون : العين لا تقبل الأجل .

قواعد حرف الغين

[من صفحة ٤٩١ إلى صفحة ٥١١]

	القاعدة الأولى : غالب الرأي يجوز تحكيمه فيما لا يمكن معرفة حقيقته .
	وفي لفظ : غالب الرأي يقام مقام الحقيقة فيما لا طريق إلى معرفة حقيقته .
٤٩١	
٤٩٢	القاعدة الثانية : غالب الرأي بمنزلة اليقين فيما بني أمره على الاحتياط .
	القاعدة الثالثة : الغالب مساوٍ للمتحقق .
٤٩٤	وفي لفظ : الغالب هل هو مساوٍ للمتحقق ؟
	القاعدة الرابعة والخامسة : الغاية حد ، والحد لا يدخل في الحدود .
	وفي لفظ : الغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية إلا أن تكون غاية إخراج .
٤٩٦	
٤٩٨	القاعدة السادسة : الغين المثبت للخيار ما يخرج عن العادة .
٥٠٠	القاعدة السابعة : الغرر اليسير إذا احتمل في العقد لا يلزم منه احتمال الكثير .
	القاعدة الثامنة : الغرم بالغنم .
	وفي لفظ : الغرم مقابل بالغنم . أو الغنم مقابل بالغرم .
	وفي لفظ : الخراج بالضمان .
	وفي لفظ : المغرم مقابل بالمغنم .

الصفحة

القاعدة

- ٥٠٢ وفي لفظ : النعمة بقدر النعمة والنعمة بقدر النعمة .
- القاعدة التاسعة والعاشره والحادية عشرة : الغرور حرام .
- وفي لفظ : الغرور والضرر مدفوع .
- وفي لفظ : الغرور بمباشرة عقد الضمان يكون سبباً للرجوع .
- ٥٠٤ وفي لفظ : الغرور لا يوجب الرجوع على من غرأ إلا في ثلاث .
- ٥٠٤ القاعدة الثانية عشرة : الغش حرام .
- القاعدة الثالثة عشرة : غير المنصوص عليه يقاس على المنصوص عليه لمعنى
- ٥٠٩ مؤثر يجمع بينهما .
- ٥١١ القاعدة الرابعة عشرة : غير الواجب لا يجزىء عن الواجب .

obeikandi.com

رابعاً : فهرس المصطلحات

[حرف الهمزة]

٣٨٠	آخر جزىء الوصف
٤٦٥	اجتماع الحقوق
٤٨٧	الأجل
٣٤٠	الإجماع السكوتي
٤٦٧	الاحتمال
٤٧٣	الاحتياط
٢١١	أحكام الصبي المحجور
٤٦٩	اختلاف الحقوق
٤٧١	اختلاف السبب
٤٧١	اختلاف المستحق
٢٦١، ٢٥٧	إزالة الضرر
٣٨٤	الأسباب والمحال
٢٣٥	اشتباه الأدلة
٤٥٦	أكبر الرأي
٤٣٩	ألفاظ العقود
٤٧٣	انعدام الترجيح

[حرف الباء]

٣٢٣

البيئة

[حرف التاء]

٤٤٤

ترجيح العلة

٤٧٩	ترجيح الوارد
١٤٩	التحري
٤٧٣	تحقق المعارضة
٤٢٠	تصحيح العقد الفاسد
٤٧٥	التعريف بالإشارة
٤٣٠	تعليق العقود
٣٩٦، ٣٩٤	التعليل بالعدم
٢٣٨	تفريق الصفقة
[حرف الثاء]	
٥٣	ثبوت الشرط
[حرف الحاء]	
٣٧٤	الحال
١١١	الحجة
٦٠	الحقيقة
٣٧٣	حقيقة اللفظ
١٨٠	حكم المبدأ والمحاذة
[حرف الخاء]	
٥٠٢	الخراج
٣٢٨	خطأ الظن
[حرف الدال]	
٢٥٩	دفع الضرر
٢٢٧	الدلالة والصريح

[حرف الال]

٣٠	الذرائع
٥٤	الذم

[حرف الراء]

٣٠٧	الرجحان
٤٧٤	رد القيمة
٤٥٢	رد ما أخذت اليد
٤٨٠	رد المختلف فيه

[حرف الزاي]

٣٤٨	الزعيم
٤٤٢	زوال الحكم
٧٤	الزيادة الموهومة

[حرف السين]

٣	السؤال والجواب
٥	السؤال والخطاب
٦	الساقط والمعدوم
٩	سبب الإلتلاف
٨٦، ٢١	السبب
١٠	السبب الباطل والصحيح
١١	السبب التام
١١٣	السبب الخاص والمشارك
١٣	السبب السالم عن المعارض

١٥	السبب الضعيف
١٧	السبب الظاهر
٢٢	السبب المقيد بوصف
٢٤	السبب الموجب بواسطة
٢٨	ستر العورة
٣٢	السراية
٣٤	سراية الفعل
٣٥	السفيه
٣٧	سقوط العوض
٣٩	السكران
٤٥،٤٣،٤١،٤٠	السكوت
٤٧	سلامة البدل
٤٨	السّمة

[حرف الشين]

٦٣،٦٢،٦٠،٥٦	الشبهة
٥٨	الشبهة الدائرة
٣	شرائط الأصل
٦٧	شرائط العبادة
٦٥	شرائط الفرض
٦٩	الشرائع
٦٤	شراء المعدوم
٧٠	شرط التكليف
٧٢	شرط اخذ

٧٨	شرط صحة الدعوى
٨٠	شرط صحة الصدقة
٨٢	شرط الواقف
٨٥	شرط الوصف
٩٧، ٩٣، ٨٦، ٧٦	الشرط
١٠١	الشرط الشرعي
٩٥	الشرط المخالف للشرع
١٠٣	الشرط المتقدم
٨٨	الشرط المعتبر
٩٠	الشرط وأنواعه
٢٠١	الشراء والجزاء
٢٠١	الشرط وجوابه
٩٩	الشرط والعلة
١٠٧	الشرط يقابل المشروط
٤٢٢	شرعية العقد
١١٩	الشركة الخاصة
١١٧	الشركة العامة
١٢٣، ١٢١	الشروط
١٢٥	الشروط بعد العقد
١٢٤	الشروط اللغوية
١٢٧	الشروط المعتبرة
١٢٩	الشروط في العبادة
١٣١	شطر العلة

١٣٥	الشك في الزيادة والنقصان
١٣٦	الشك في الشرط
١٣٧	الشك في المانع
١٣٩	الشك في النقيض
١٣٩	الشك واليقين
١٤٠	شهادة الإنسان على فعل نفسه
١٤٣	شهادة أهل الذمة
١٤٦، ١٤٤	شهادة الرجال مع النساء
٤٧٧	شهادة الظاهر
١٤٨	شهادة الفرد
١٤٩	شهادة القلب
١٥١	شهادة الكافر
١٤٦	شهادة المرأة
١٥٥	شهادة المسلمين
١٥٣	شهادة النساء
١٥٦	الشهادة الباطلة
١٦٤	الشهادة بالمجهول
١٦٥	الشهادة حجة
١٦٧	الشهادة على بطلان القضاء
١٦٩	الشهادة على حقوق العباد
١٧٢	الشهادة على المجهول
١٧٣	الشهادة على النفي
١٦٢، ١٦٠، ١٥٨	الشهادة المخالفة

١٧٥	الشهادة الملزمة
١٧٦	الشهر
١٧٨	الشهرة في النفي
١٩١	الشيء في معدنه
١٩٩	الشيء المتردد بين أصلين
١٩٧	الشيء المتضمن
٢٠٠	الشيء المعتبر
١٨٢	الشيء المقام مقام غيره
١٨٨	الشيء المقدر حكماً
١٨٤	الشيء المقدر في الشرع
١٨٦	الشيء المعظم
١٩٠	الشيء في الملحق بغيره
٢٠٢	الشيء الواحد
٢٠١	الشيء وعمومه
٢٠٤	الشيء يتبع غيره
٢٠٥	الشيوع الطارىء

[حرف الصاد]

٢١٤	صحة الأداء
٢١٦	صحة التصرف
٢١٨	صحة التعويض
٢٢٠	صحة الحلف
٢٣٥	صحة العقود
٢٢٣، ٢٢١	الصحة مقصودة

٢٢٤	الصادق المعين
٢٢٦	الصدقة
٢٢٩	الصريح والكناية
٢٣١	الصغائر
٢٣٢	الصغير
٢٣٣	صفة الشيء
٢٣٥	صفة الفريضة
٢٣٧	صفة المعاوضة
٢٣٨	الصفقة
٢٤٦، ٢٤٠	الصلح
٢٤٢	الصلح عن الحدود
٢٤٥	الصلح عن دين
٢٤٧	الصور اخالية
٢٤٨	صور المبيع

[حرف الضاد]

٢٥١	الضامن
٢٥٣	الضرر الأخف
٣٥٣	الضرر الأشد
٢٥٤	الضرر اخاص
٢٥٤	الضرر العام
٢٥٨	الضرر القديم
٢٦٢	الضرر اليسير
٢٦٣	الضرورات

٢٦٤	الضرورة
٢٦٦	الضعيف
٢٦٩	ضمان الأستهلاك
٢٧١	ضمان التفرير
٢٨٠-٢٨٣	ضمان الثمن - ضمان الدين
٢٧٧	ضمان العقد
٢٩٠	ضمان العقد الفاسد
٢٧٣	ضمان الغرور
٢٧٤	ضمان الغصب
٢٧٧	ضمان الفعل
٢٨٠، ٢٧٩	ضمان القيمة
٢٧٣	ضمان الكفالة
٢٧٧	ضمان المحل
٢٨٣، ٢٨٢	ضمان المنفعة
٢٨٥	الضمان الأصلي
٢٨٧	الضمان بالشك
٢٩١	الضمانات في الذمة
٢٩٢	ضم المجهول للمعلوم
٢٩٣	ضمني الإقرار

[حرف الطاء]

٢٩٧	الطارىء بعد العقد
٣٠٣	الطاعات
٣٠١	الطاعة حسب الطاقة

٣٠٠	الطاعة سبب المعصية
٣٠٥	طالب التولية
٣٠٨	طلب الكسب الحلال
٣١٠	طمأنينة القلب
٣١٢، ٣١١	الطهارة
٣١٥	الطهارة نعمة
٣١٦	الطواريء

[حرف حرف الظاء]

٣٢٢، ٣٢٢، ٣٢٠	الظاهر
٣٢٤	
٣١٩	الظاهران
٣٢٦	الظلم
٣٣٠	الظن
٣٣٢	الظهور والإنكشاف

[حرف العين]

٣٣٥	العادات
٣٧٣، ٣٣٧	العادة
٣٤٢	العارض
٣٤٧	العارض بعد الاستيفاء
٣٤٤	العارض الطارئ
٣٤٦	العارض قبل حصول المقصود
٣٤٨	العارية
٣٥٠	العائد لغيره

٤٦٠،٣٥٤	العام
٣٥٦	العام القطعي
٣٥٨	العام كالتص
٣٦٠	العام المقبول
٣٥٢	العامل الشريك
٣٦٢	العبادة
٣٦٦	العبادات
٣٦٤	العبادات البدنية
٣٦٨	عبارة الرسول والمبلغ
٣٧٠	عبارة الصبي
٣٧١	عبارة النساء
٤٣٢	العبرة في العقود
٣٨٩	العتق ونفاذه
٣٩١	عدم بعض الشرط
٣٩٢	عدم ثبوت الشرائط
٤٠٠	العرف
٤٠١	العرف المقارن
٤٠٣	العرف المقيّد
٣٩٧	العرف واعتباره
٤٠٥	العصمة
٤٠٧	العصمة وانعدامها
٤١٩،٤٠٩	العنف
٤١٢	عقد الأمان

٤١٢	عقد الذمة
٤٢٦	العقد بالدلالة
٤١٤	العقد الخالي عن مقصوده
٤١٥	العقد غير المفيد
٤٢٥	العقد غير الموجب
٤٢٣	العقد الفاسد
٤٢٨	العقوبات
٤٣٤	العقود الشرعية
٤٣٧	العقود الموقوفة
٤٤٠	علة العلة
٣٨٠	علة ذات الوصفين
٤٤٥	العلل الشرعية
٤٤٩	العلم بالأصل
٤٤٨، ٤٤٦	العلم بالرضا
٤٥٤	عمد الصبي
١٩	عمل السبب
٤٥٨	العمل بالظاهر
٤٦١	العمل المنفي
٤٦٣	العموم والخصوص
٤٨٠	العوائد المشتركة
٤٨٥	العوض عما ليس بمال
٤٨٤	العوض والمعوض
٤٨٦	العيب الحادث

٤٨٧

العين

[حرف الغين]

٤٩٢، ٤٩١

غالب الرأي

٤٩٤

الغالب

١٩٢

غاية الشيء

٤٩٦

الغاية

٤٩٨

الغبين

٥٠٠

الغمر اليسير

٥٠٢

الغرم

٥٠٤

الغرور

٥٠٧

الغش

٥٠٢

الغنم

[باقي الحروف]

٤١٧

فساد بعض العقد

٢٥٦

فسخ العقد

٢٦٦

القوي

٥٠٩

قياس غير المنصوص

٣٧٤

المآل

٢١

المباشرة

٢٥

المتردد بين أصليين

٣٧٤

المتوقع

٣٧١

المرأة

٢٠٩

مسالة الضفر

١١٥	مشروعية المصالح
١٧	المعنى الخفي
٣٧٨	المقاصد
٣٨٦	المقصود
٣٨٦	الملفوظ
٣٨٨	المنكر
٣٤٨	المنيحة
١٩٤	ناسخ الشيء وناقضه
٥٠٢	النعمة
٥٠٢	النقمة
٤٦٣	وازع العدالة
٢٦	الوساوس
٨٥٠٧٤	الوصف المرغوب فيه
٣٧٦	وقت القضاء
٤٠٥	اليد المحقة
١٠٩	اليمين

خامساً : فهرس الأعلام

- إبراهيم بن يزيد أبو عمران النخعي : ١١٥ ، ١٢٩ ، ١٤٤ .
 أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن الصنهاجي القرافي : ٤٨١ .
 أحمد بن أحسن البيهقي الإمام : ٤٥٢ .
 أحمد بن عبدالحليم تقي الدين ابن تيمية : ١٨٣ ، ١٨٥ ، ٤٣٩ .
 أحمد بن محمد بن حنبل الإمام أبو عبدالله : ١٠٣ ، ٧٢ ، ٦٦ ، ١١٥ ، ١٢٩ ، ١٤٥ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ٢٣٨ ، ٣٠٣ ، ٣٤٥ ، ٣٥١ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٤٠٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٣٣ ، ٤٥٢ .
 إسحاق بن إبراهيم المروزي الإمام ابن راهويه : ١٤٥ .
 أنس بن مالك رضي الله عنه : ٣٠٥ .
 إياس بن معاوية القاضي : ١٤٥ .
 البيهقي : أحمد بن الحسين
 الترمذي : محمد بن عيسى .
 ابن تيمية : أحمد بن عبدالحليم .
 الثوري : سفيان بن سعيد .
 جابر بن زيد أبو الشعثاء الأزدي الجوفي البصري : ١٤٥ .
 حبان بن منقذ أو منقذ بن عمر رضي الله عنه : ١٣٠ .
 حمل بن مالك رضي الله عنه : ٢٨٤ .
 أبو حنيفة : النعمان بن ثابت الإمام .
 الدارمي : عبدالله بن عبدالرحمن .
 أبو داود : سليمان بن الأشعث .
 ابن الزبير : عبدالله .

- زُفَر بن الهُوَيل بن قيس العنبري : ٢٤ ، ١٨٢ ، ٢٠٤ ، ٣٩٢ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ .
- الزهري : محمد بن مسلم الإمام .
- زين الدين بن إبراهيم ، ابن نجيم : ٤٣١ .
- السرخسي : محمد بن أحمد .
- سفيان بن أبي زهير الأزدي ؓ : ٤٦٤ .
- سفيان بن سعيد بن مسروق ، الإمام الثوري : ١٤٥ .
- سليمان بن الأشعث السجستاني أبو داود الإمام : ٤٥٢ .
- سمرة بن جندب ؓ : ٤٥٢ .
- الشافعي : محمد بن إدريس الإمام .
- شريح القاضي بن الحارث بن قيس الكندي أبو أمية : ٩٣ .
- الشعبي : عامر بن شراحيل أبو عمر .
- أبو الشعثاء : جابر بن زيد .
- عامر بن شرحبيل أبو عمرو الشعبي الإمام : ١٤٥ .
- عبدالرحمن بن سمرة بن حبيب العبشمي أبو سعيد ؓ : ٣٠٥ .
- عبدالرحمن بن صخر الدوسي أبو هريرة ؓ : ٣٠٥ ، ٤٦٤ .
- عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري أبو بكر الصنعاني : ٩٣ .
- عبدالله بن أحمد الموفق ابن قدامة : ١١٦ .
- عبدالله بن الزبير رضي الله عنهما : ١١٥ .
- عبدالله بن عباس رضي الله عنهما : ١١٥ .
- عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي الإمام : ٤٥٢ .
- عبدالله بن قيس أبو موسى الأشعري ؓ : ٣٠٥ .
- عثمان بن أبي العاص الثقفي ؓ : ٣٠٦ .
- عرفجه بن أشعد ؓ : ٣٦٠ .

- عطاء بن أبي رباح : ١١٥ .
- علي بن أبي طالب ؓ أمير المؤمنين : ١١٥ .
- عمر بن الخطاب أمير المؤمنين ؓ : ٩٣ ، ١٨٤ .
- ابن قدامة : عبدالله بن أحمد .
- القرافي : أحمد بن إدريس .
- ابن أبي ليلى : محمد بن عبدالرحمن .
- ابن ماجه : محمد بن يزيد .
- مالك بن أنس الأصبحي الإمام : ١٣ ، ٦٦ ، ١٠٣ ، ١٣٦ ، ١٤٤ ، ١٨٣ ، ٢٣٨ .
- ٢٧٨ ، ٣٠٣ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٤٠٦ ، ٤١٨ .
- محمد بن أحمد بن سهل السرخسي : ٦٥ ، ٤٥٢ .
- محمد بن إدريس بن شافع الإمام الشافعي : ٢٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٣ ، ١٠٣ ، ١٤٥ .
- ١٨٣ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٣٠٤ ، ٣٤٢ ، ٣٥١ ، ٣٦٤ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ .
- ٣٩٢ ، ٤٠٦ ، ٤١٧ ، ٤١٩ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ .
- محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني الإمام : ٣٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٧٦ ، ٢٠٤ ، ٢٦٩ .
- ٣٤٣ ، ٤٢٧ .
- محمد بن الحسين الفراء القاضي أبو يعلى : ١١٦ .
- محمد بن سيرين : ١١٥ .
- محمد بن عبدالرحمن بن يسار القاضي ابن أبي ليلى : ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ .
- محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى الإمام الترمذي : ٤٥٢ .
- محمد بن مسلم بن شهاب الإمام الزهري : ١٤٤ .
- محمد بن يزيد القزويني : الإمام ابن ماجه : ٤٥٢ .
- أبو موسى الأشعري : عبدالله بن قيس .
- ابن نُجيم : زين الدين بن إبراهيم .

النعمان بن ثابت بن زوطي الجعفي أبو حنيفة الإمام : ٣٤ ، ٦٦ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ،
 ١٧٦ ، ١٨٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٨٣ ، ٢٤٨ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٣٠٣ ، ٣٤٣ ، ٣٥١ ،
 ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٧ .

النوي : يحيى بن شرف الإمام .

أبو هريرة : عبد الرحمن بن صخر الدوسي .

هند بن عتبة زوجة أبي سفيان صخر بن حرب : ٢٠٩ .

وكيع بن الجراح بن مَلِيح الدؤاسي أبو سفيان الكوفي : ٩٣ .

يحيى بن شرف بن مُرِّي أبو زكريا الإمام النووي : ٤٣١ .

يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري القاضي أبو يوسف : ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٧٦ .

١٨٤ ، ١٨٥ ، ٢٠٤ ، ٢٦٩ ، ٣٤٣ .

أبو يعلى : محمد بن الحسين الفراء القاضي .

أبو يوسف : يعقوب بن إبراهيم .

سادساً : فهرس المصادر والمراجع

زيادة عما سبق

- كتاب الأحاديث القدسية في الكتب الستة وموطأ الإمام مالك . بدون ذكر مؤلف ولا طابع ولا ناشر .
- كتاب أحكام أهل الذمة . المؤلف الشيخ شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١هـ ، المحقق د . صبحي الصالح ، طبع دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ .
- كتاب أعلام الموقعين عن رب العالمين . المؤلف شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١هـ ، مراجعة وتقديم طه عبدالرؤوف سعد ، طبع دار الجيل ، بيروت ، سنة ١٩٧٣م .
- كتاب الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف . المؤلف أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري المتوفى سنة ٣١٨هـ ، المحقق د . أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف ، طبع دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- كتاب التاريخ الكبير . المؤلف أبو عبدالله بن محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الإمام البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ ، طبع دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٧هـ ، مصورة .
- كتاب التبصرة في أصول الفقه . المؤلف الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن علي الفيروز أبادي الشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦هـ . المحقق د . محمد حسن هيتو ، طبع دار الفكر ، دمشق ، سنة ١٤٠٠هـ .
- كتاب تيسير التحرير . المؤلف العلامة محمد أمين المعروف بأمر با دشاه الحسيني الحنفي المتوفى نحو سنة ٩٧٢هـ ، طبع دار الكتب العلمية ، بيروت ، مصورة .
- كتاب حاشية ابن قاسم على الروض المربع . المؤلف عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي المتوفى سنة ١٣٩٢هـ ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ .
- كتاب خزانة الأدب ولب لباب لسان العربي . المؤلف عبدالقادر بن عمر البغدادي

المتوفى سنة ١٠٩٣هـ ، المحقق : عبدالسلام محمد هارون ، طبع الهيئة المصرية للكتاب ،
الطبعة الثانية ، ١٩٧٩م .

- كتاب الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام . المؤلف أبو قاسم
عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد الخثعمي السهيلي المتوفى سنة ٥٨١هـ ، تقديم : ضه
عبدالرؤف سعد ، طبع شركة الطباعة الفنية المتحدة ، القاهرة ، الطبعة الأخيرة .
- كتاب زاد المسير في علم المسير . المؤلف أبو الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي
ابن محمد الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ ، طبع المكتب الإسلامي ، دمشق ، الطبعة
الأولى سنة ١٣٨٤هـ .

- كتاب شرح حدود ابن عرفة . المؤلف أبو عبدالله محمد بن قاسم الأنصاري الرصاع
المتوفى سنة ٨٩٤هـ ، ومؤلف الحدود الإمام محمد بن عرفة الورغمي المتوفى سنة
٨٠٣هـ ، المحقق : محمد أبو الأحناف والطاهر العموري ، طبع دار الغرب الإسلامي .
بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ .

- كتاب شرح اللمع . المؤلف أبو إسحاق إبراهيم بن علي الفيروز أبادي الشيرازي
المتوفى سنة ٤٧٦هـ ، المحقق عبدالمجيد تركي ، طبع دار الغرب الإسلامي ، بيروت .
الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ .

- كتاب العدة في أصول الفقه . المؤلف القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء
البغدادى الحنبلي المتوفى سنة ٤٥٨هـ ، المحقق : د . أحمد بن علي بن سير المباركى ،
طبع مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠ .

- كتاب عقد الجواهر الثمينة . المؤلف جلال الدين عبدالله بن نجم بن شاس المالكي
المتوفى سنة ٦١٦هـ . المحقق : د . محمد أبو الأحناف والأستاذ عبدالحفيظ منصور .
صدر عن الجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بحده ، طبع دار الغرب
الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ .

- كتاب العقد الفريد . المؤلف الفقيه أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي المتوفى سنة ٣٢٨هـ ، المحقق : محمد سعيد العريان ، طبع مطبع الاستقامة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٧٢هـ .
- كتاب الفتاوى البزازية . المؤلف الإمام محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البزاز الكردي الحنفي المتوفى سنة ٨٢٨هـ ، مطبوع على هامش الفتاوى الهندية بدءاً من المجلد الرابع ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، مصورة .
- كتاب القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً . المؤلف سعدي أبو جيب . طبع دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ تصوير ١٩٩٣م .
- كتاب قواعد الحصني . المؤلف أبو بكر محمد بن عبدالمؤمن الحصني المتوفى سنة ٨٢٩هـ ، المحقق : د . عبدالرحمن بن عبدالله الشعلان ، د . جريل بن محمد بن حسن البصلي ، طبع مكتبة الرشد وشركة الرياض للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ .
- كتاب مختصر المنتهى . المؤلف الإمام أبو بكر عثمان بن عمر بن أبي بكر - ابن الحاجب - المتوفى سنة ٦٤٦هـ ، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، مراجعة وتصحيح د . شعبان محمد إسماعيل ، طبعة سنة ١٣٩٣هـ .
- كتاب مشكاة المصابيح . المؤلف الشيخ ولي الدين محمد بن عبدالله الخطيب . العمري التبريزي ، المتوفى بعد سنة ١٣٨٠هـ ، المحقق محمد ناصر الدين الألباني ، نشر المكتب الإسلامي ، دمشق ، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٠هـ .
- معجم لغة الفقهاء - عربي انجليزي - المؤلف د . محمد رواس قلعه جي ، وحامد صادق قنبي ، طبع دار النفائس ، بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ .
- كتاب نتائج الأفكار تكملة شرح الهداية . المؤلف شمس الدين أحمد بن محمود الأدرنوي قاضي زادة الحنفي المتوفى سنة ٩٨٨هـ . وكتاباً لهداية تأليف شيخ الإسلام

- برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي المتوفى سنة ٥٩٣هـ ، طبع شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٩هـ .
- كتاب نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار . المؤلف محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠هـ ، المحقق : طه عبدالرؤوف سعد ، ومصطفى محمد الهواري . الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، طبعة سنة ١٣٩٨هـ .